

من الأرستقراطية إلى الملكيّة الى الديمقراطية

قصة حماقة وانهيار أخلاقي واقتصادي
هانز هيرمان هابه

معهد ميليس
أوبورن، ألاباما
الولايات المتحدة

ترجمة:

د. سامر علاّم

أريد فيما يلي أن أستعرض بإيجاز أحجية أو لغزاً تاريخياً سأحاول من ثم حله والإجابة عليه بشيء من التفصيل.

ولكن قبل ذلك، لا بد من إبداء بعض الملاحظات النظرية العامة والموجزة. لا يعيش البشر في انسجام تام؛ بل تنشأ فيما بينهم نزاعات متكررة سببها واحد دائماً: شحّ الموارد (أو ندرة السلع¹). فأنا أرغب بالقيام بفعل "س" باستخدام مورد معين "م"، بينما ترغب أنت في الوقت ذاته في القيام بفعل "ص" باستخدام المورد نفسه. ونظراً لاستحالة قيامنا معاً بفعل "س" و"ص" باستخدام المورد "م" في آن واحد، فلا بد أن نقع في نزاع. ولو توفرت الموارد بوفرة فائقة، أي لو كان المورد "م" متاحاً بكميات غير محدودة مثلاً، لأمكننا تجنب هذا النزاع؛ إذ كان بوسعنا حينها استخدام المورد "م" للقيام بما يريده كل منا في آن واحد. غير أن معظم الموارد لا توجد بهذه الوفرة الفائقة. فكان هناك شحّ في الموارد منذ بدء الحياة على الأرض، وسيبقى هذا الشحّ يلازمنا في كل مكان.

وبغياب الانسجام التام بين كافة المصالح البشرية، ومع استمرار حالة ندرة الموارد كسمة ملازمة للوجود البشري، تصبح النزاعات بين الأفراد جزءاً لا مفر منه من الحياة البشرية وتهديداً دائماً للسلام.

ولأن البشر يواجهون نزاعات حول موارد شحيحة، ولكنهم أيضاً يتمتعون بالعقل والقدرة على التواصل والمناقشة وتبادل الحجج، فقد واجهت البشرية، وستظل تواجه إلى الأبد، سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن تجنب مثل هذه النزاعات، وكيف يمكن تسويتها سلمياً في حال وقوعها؟*

¹ كل مُنتج أو مادة ملموسة تفي باحتياجات الإنسان وتخضع لعمليات البيع والشراء (المترجم).

* يمكن نظرياً تجنب كافة النزاعات المتعلقة باستخدام أي مورد أو سلعة، شريطة أن تكون هذه السلعة تحت ملكية خاصة وبشكل

لنفترض الآن وجود مجموعة من الناس المدركين لحقيقة النزاعات القائمة فيما بينهم والباحثين عن مخرج من هذا المأزق. ولنفترض أنني اقترحت الحل التالي: في كل حالة نزاع حول الموارد - بما في ذلك النزاعات التي أكون أنا طرفاً فيها - تكون لي الكلمة الفاصلة والقرار النهائي؛ فأنا الحَكَم الحاسم الذي يحدد من يملك ماذا ومتى، ومن الحق ومن المخطئ. وهكذا يمكن تجنب جميع النزاعات أو تسويتها بسلاسة.

ما هي فرصتي في الحصول على موافقتك أو موافقة أحد على هذا المقترح؟ أعتقد أن فرصتي ستكون شبه معدومة، بل صفراً. في الواقع، ستعد أنت ومعظم الناس هذا المقترح سخيفاً، وربما تظن أنني مجنون وبجاجة إلى علاج عقلي؛ لأنك ستدرك فوراً أنه بموجب هذا المقترح، عليك أن تخشى على حياتك وممتلكاتك. ذلك أن هذا الحل سيسمح لي بإثارة أو افتعال نزاع معك ثم حسم هذا النزاع لصالحني. بل إنك، بموجب هذا المقترح، ستتنازل فعلياً عن حقك في الحياة والملكية، أو حتى عن مجرد الادعاء بوجود مثل هذا الحق. إذ لن يكون لك حق في الحياة أو الملكية إلا بقدر ما **أمنحك** هذا الحق. أي طالما قرّرت السماح لك بالعيش والاحتفاظ بما تعتبره ملكاً لك. وفي النهاية، أنا وحدي من يملك الحق في الحياة، وأنا مالك كل السلع.

دائم ومستمر - أي تحت تصرف فرد أو أفراد محددين - وأن يكون من الواضح دائماً أي شيء يملك، ومن يملكه، وأي شيء لا يملك. وحينئذٍ، ورغم أي تبليغ في مصالح الأفراد وأفكارهم، لن تنشأ أي نزاعات بينهم طالما أن تلك المصالح والأفكار تقتصر دائماً وبشكل حصري على ممتلكاتهم الخاصة والمنفصلة عن بعضهم البعض. النزاعات إذاً هي دائماً نزاعات تتعلق بالإجابة عن سؤال من هو المالك الخاص (الحصري) لأي سلعة معينة في أي وقت. ولتجنب جميع النزاعات منذ فجر التاريخ، يجب أن يكون واضحاً دائماً كيف تُنشئ الملكية الخاصة في الأصل (والإجابة البديهية هنا هي: عن طريق الاستيلاء الأصلي من قِبل المالك الأول، وبالتالي غير المتنازع عليه، على موارد لم تُملك من قبل)، وكيف يمكن أو لا يمكن نقل الملكية بعد ذلك من شخص لآخر (بالتراضي والتبادل طبعاً، لا بسرقة طرف لآخر).

ومع ذلك - وهنا يكمن اللغز - فإن هذا الحل الذي يبدو منافياً للعقل هو **الواقع**. فأينما نظرت، ستجده مطبقاً عملياً في صورة مؤسسة الدولة. فالدولة هي الحكم النهائي في كل نزاع، ولا يمكن الطعن في أحكامها أو استئنافها. وإذا دخلت في نزاع مع الدولة أو ممثليها، فهم من سيقرون من الحق ومن الخطئ. وللدولة الحق في فرض الضرائب عليك؛ وبذلك فهي التي تقرر مقدار ما يُسمح لك بالاحتفاظ به من ممتلكاتك، مما يعني أن ممتلكاتك ليست سوى ممتلكات "اعتبارية" ممنوحة بقرار سلطوي¹. كما أن الدولة تملك سلطة سن القوانين (التشريع)، مما يجعل حياتك بأكملها تحت رحمتها. يمكنها حتى أن تأمر بقتلك، ليس دفاعاً عن حياتك وممتلكاتك، بل دفاعاً عن الدولة أو عما تعتبره الدولة "حمايةً" لـ "ممتلكاتها". السؤال الذي أريد أن أجيب عنه الآن وبشيء من التفصيل هو التالي: كيف يمكن لمؤسسة عجيبة منافية للعقل كهذه أن توجد؟ من الواضح أنها لم تنشأ عفواً منذ البدء نتيجة نقاش عقلائي بين البشر. لقد تطلب الأمر قروناً عديدة. أريد فيما يلي إعادة بناء هذا التطور خطوة بخطوة، بدءاً من نشأة نظام اجتماعي أرستقراطي طبيعي، وإن شأبه عيوب كثيرة، في العصور الوسطى الأوروبية المبكرة إبان عهد الملوك والأسياذ الإقطاعيين، ومروراً بمراحل إزاحته المتعاقبة من قبل الملوك ذوي السلطة المطلقة أولاً ثم الملوك الدستوريين والأنظمة الملكية التقليدية التي تصدرت المشهد التاريخي منذ القرن السابع عشر تقريباً وحتى أوائل القرن العشرين، ووصولاً أخيراً إلى إزاحة الأنظمة الملكية التقليدية - واستبدالها في النهاية - بأنظمة ديمقراطية (جمهوريات برلمانية أو ملكيات دستورية). وهي عملية بدأت مع الثورة الفرنسية وبلغت ذروتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918.

بينما تعلمنا في المدرسة أن ننظر إلى تطوّر الأحداث هذا على أنه تقدّم - ولا عجب في

¹ ملكية تمنحها الدولة بواسطة مرسوم حكومي، أي ملكية قائمة فقط لأن الحكومة تعلن ذلك (المترجم).

ذلك فالمنتصرون يكتبون التاريخ - ساعد صياغة هذا التطور هنا قصة حماقة وانهلال متابعين. وللإجابة مباشرةً على سؤال سيُطرح حتماً في ضوء روايتي التاريخية المعدلة هذه: صحيح أن العالم اليوم أغنى مما كان عليه في العصور الوسطى والعصر الملكي الذي تلاهم. لكن هذا لا يُثبت أن ثرائه ناتج عن هذا التطور. في الواقع، وكما سأبين بشكل غير مباشر فيما يلي، فإن زيادة الثروة الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة التي شهدتها البشرية خلال هذه الفترة حدثت على الرغم من هذا التطور، وكانت الزيادة في الثروة ومستوى المعيشة ستكون أكبر بكثير لو لم يحدث هذا التطور.

إذن، كيف كان أناس واقعيون، عقلانيون، ساعون للسلام سيعالجون مشكلة النزاع الاجتماعي؟ وأود أن أؤكد على كلمة "واقعيون" هنا. فالأشخاص الذين أقصدهم، ليسوا من الزومبي¹. إنهم لا يقفون خلف "حجاب الجهل"² كما وصفه رولز، غير مقيدين بالوقت أو بشحّ الموارد. (لا عجب أن رولز توصل إلى استنتاجات شاذة للغاية انطلاقاً من هذه الفرضية!). إنهم في خضم الحياة وعلى دراية تامة بحقيقة شحّ الموارد وقيود الوقت التي لا مفر منها. هم يعملون وينتجون ويتفاعلون مع عمال ومنتجين آخرين، وهم يمتلكون العديد من السلع التي أصبحت تحت تصرفهم. إن نزاعاتهم تدور دائماً حول ممتلكات لم يكن متنازع عليها سابقاً: هل يجب احترام ملكيتها للحائز لها حالياً ويصبح هو مالکها الشرعي، أم لا؟

¹ أشخاص مجردون من الوعي الذاتي (المترجم).

² حجاب الجهل هو تجربة فكرية طرحها الفيلسوف الأمريكي المساواتي جون رولز في كتابه "نظرية في العدالة" للتفكير في العدل والإنصاف. باختصار، تصوّر أنك تصمم قواعد المجتمع، لكنك لا تعلم ما ستكون مكانتك فيه. فمواهبك، ثروتك، صحتك، طبقتك الاجتماعية، ... إلخ كلها مخفية عنك. بما أنك قد تصبح مثل أي شخص، يجادل رولز بأنك ستختار قواعد تحمي الجميع بعدل (المترجم).

أنا أقترح أن ما يتقبله الناس كحلّ هو التالي: يُفترض مبدئياً أن كل حائز حالي لممتلكات لا يوجد نزاع حولها هو مالکها الشرعي. هذه هي نقطة البدء. فهو بصفته الحائز الحالي لها، لديه أكبر حق في هذه الممتلكات من أي شخص آخر. وبالنتيجة، إذا ادّعى شخص آخر أن له الحق في هذه الممتلكات، فهو مخطئ مبدئياً، الى أن يتمكّن أن يثبت ملكيته لها. ومع ذلك، وكما يوضح هذا الشرط الأخير، فإن الحيازة الراهنة وحدها لا تكفي لإثبات الملكية شرعياً. هناك افتراض لصالح الحائز الأول الحالي، وتحديد هذا المالك هو أول خطوة في أي محاولة لتسوية أي نزاع (نكرر أن كل نزاع هو بين مالك حالي لشيء ما وشخص آخر يرغب أن يكون المالك بدلاً منه). لكن هناك استثناءات لهذه القاعدة؛ فالحائز الحالي لسلعة ما لا يُعد مالکها الشرعي إذا تمكن شخص آخر أن يثبت أن تلك السلعة كانت ملكه سابقاً وأن الحائز الحالي انتزعها منه عنوةً، أي سرقها. عندها تعود الملكية إلى الشخص الآخر كونه المحق في هذا النزاع، ويُحكم بأنه المالك الأصلي والفعلي. وبالمثل، لا يُعد الحائز الحالي لشيء ما مالکها الشرعي إذا كان قد استأجر ذلك الشيء من شخص آخر لفترة محددة ووفق شروط معينة، وكان بإمكان ذلك الشخص الآخر إثبات ذلك من خلال إبراز عقد إيجار مثلاً. وكذلك لا يُعد الحائز الحالي لسلعة ما مالکها الشرعي إذا كان مستخدماً عملاً لصالح رب عمل لاستخدام أو إنتاج تلك السلعة، وكان بإمكان رب العمل إثبات ذلك من خلال إبراز عقد توظيف مثلاً*.

تتضح إذن المعايير والمبادئ المستخدمة لفصل نزاع بين مالك حالي لشيء ما وشخص آخر يرغب أن يكون المالك بدلاً منه. ويمكن القول إنه من المؤكد التوصل إلى اتفاق عام بين الناس

* تجدر الإشارة إلى أن المتطلبات المنطقية للسلام الدائم، ولتجنب جميع النزاعات، تتحقق تحديداً بهذا الحل. فمن الواضح دائماً من يملك ماذا مؤقتاً، وماذا يفعل في حال وجود تنافس على الموارد الضئيلة.

الواقعيين بشأن هذه المعايير. وعليه، فإن ما يتطلبه حل النزاعات الراهنة هو ليس القانون بل الاتفاق حول الحقائق. ومن ثم، فإن الحاجة إلى قضاة ومحكمي نزاعات لا تكمن في الحاجة إلى سن قوانين جديدة، بل في الحاجة إلى تقصي الحقائق وتطبيق القانون القائم على الحالات الفردية والمواقف المحددة. وبعبارة أخرى: ستؤدي المداولات بين الناس الواقعيين حول كيفية حل مشكلة هذه النزاعات إلى إدراك حقيقة أن القوانين لا تُصنع، بل هي معطيات موجودة بانتظار من يكتشفها، وأن مهمة القاضي تقتصر حصراً على تطبيق القانون القائم على وقائع ثابتة أو سيتم إثباتها.

وإذا افترضنا أن المتنازعين يطلبون قضاة متخصصين ومحكمين وصنّاع سلام - لا لسن القوانين بل لتطبيق القوانين القائمة - فإلى من سيلجأ هؤلاء المتنازعون؟ من الواضح أنهم لن يلجأوا إلى أي شخص عشوائي؛ فمعظم الناس يفتقرون إلى المؤهلات الفكرية أو السمات الشخصية اللازمة ليكونوا قضاة أكفاء، كما أن كلماتهم قد لا تكون مسموعة لأن ليس لديهم تلك السلطة. وبدلاً من ذلك، ومن أجل تسوية نزاعاتهم وضمان احترام الآخرين لهذه التسوية، سيلجؤون إلى أصحاب السلطة الطبيعية، وإلى أعضاء "الأرستقراطية الطبيعية"، وإلى النبلاء والملوك.

وما أعنيه هنا بـ "الأرستقراطيين الطبيعيين" والنبلاء والملوك هو ببساطة ما يلي: يكتسب قلة من الأفراد مكانة "النخبة الطبيعية" في أي مجتمع يتمتع بجد أدنى من التعقيد. فبفضل إنجازاتهم المتفوقة في مجالات الثروة أو الحكمة أو الشجاعة - أو خليط منها - يحظى بعض الأفراد بسلطة تفوق سلطة الآخرين، وتكتسب آراؤهم وأحكامهم احتراماً واسعاً. وعلاوة على ذلك، ونظراً لعوامل التزاوج الانتقائي وقوانين التوريث المدني والجيني، غالباً ما تنتقل مناصب السلطة الطبيعية هذه ضمن نطاق عدد قليل من الأسر "النبيلة". ويلجأ الناس عادةً لفصّ نزاعاتهم إلى رؤساء هذه العائلات والتي تتمتع بسجل حافل من الإنجازات المتفوقة وبُعد

النظر والسلوك القويم. عادةً ما يتولّى رؤوس العائلات النبيلة مهام القضاء والسعي للصلح - غالباً دون مقابل - انطلاقاً من شعورهم بالواجب المدني. ولا تزال هذه الظاهرة قائمة حتى يومنا هذا في المجتمعات الصغيرة.

لنعد الآن إلى السؤال المتعلق بالنتيجة المحتملة لمداولات تجري بين أناس واقعيين حول كيفية حل المشكلة البشرية المستعصية المتمثلة في النزاعات بين الأفراد. يمكننا بسهولة أن نتصور مثلاً وجود اتفاق عام على اللجوء في كل حالة نزاع إلى فرد محدد - كرأس أُنبل العائلات (الملك) - ولكن، وكما أشرنا سابقاً، من غير المتصور أن يكون هناك اتفاق يمنح هذا الملك سلطة سن القوانين. فالملك يجب أن يخضع لنفس القانون الذي يخضع له الجميع، ومن المفروض أن يقتصر دوره على تطبيق القانون لا وضعه. ولضمان ذلك، لن يُمنح الملك احتكاراً لمنصبه القضائي أبداً. قد يحدث أن يلجأ جميع المتنازعين إليه طلباً للعدالة - أي أن يتمتع باحتكار "طبيعي" بصفته الحكم النهائي وصانع السلام - لكن يظل لكل فرد حرية اختيار قاضٍ آخر (أو نبيل آخر) إذا لم يكن راضياً عن الملك. فالملك لا يمتلك احتكاراً قانونياً لمكانته كقاضٍ. فإذا تبين أنه يسن القوانين بدلاً من الاكتفاء بتطبيقها، أو إذا ارتكب أخطاءً في تطبيق القانون - كأن يسيء تفسير وقائع قضية ما أو يحرفها أو يزورها - فإن حكمه يظل قابلاً للطعن أمام محكمة نبلاء أخرى، ويمكن محاسبته شخصياً هناك على حكمه الخاطئ. باختصار، قد يبدو الملك وكأنه رئيس دولة، لكنه بالتأكيد ليس "دولة"، بل هو جزء من نظام اجتماعي طبيعي طبقي هرمي: أي نظام أرستقراطي.

وكما أشرت سابقاً، فإن النظام الطبيعي الأرستقراطي قد نشأ بالفعل مثلاً في أوائل العصور الوسطى الأوروبية، وتحديداً في العصر الإقطاعي الذي طالما ناله الكثير من الانتقاد والتشويه. ونظراً لأن هدينا هنا ليس الخوض في التاريخ التقليدي - أي التاريخ كما يكتبه المؤرخون - بل تقديم إعادة بناء منطقية أو اجتماعية للتاريخ، تستند إلى أحداث تاريخية واقعية

ولكنها مدفوعة في المقام الأول باعتبارات نظرية (فلسفية واقتصادية)، فلن أطيل في إثبات هذه الأطروحة. سأكتفي بالإشارة بإيجاز إلى كتاب "الملكية والقانون في العصور الوسطى" للمؤلف فريتز كيرن والذي نُشر عام 1914، وإلى مراجع عديدة أخرى وردت بهذا الصدد في كتابي "الديمقراطية: الإله الذي فشل". هذا كل ما سأقوله عن عصر الإقطاع الذي يُوصف - زيفاً - بأنه "مظلم"، وذلك دعماً لتأكيدي بأن العصور الوسطى يمكن أن تشكل مثلاً تاريخياً تقريبياً لما وصفته بـ "النظام الطبيعي".

لم يكن بوسع الملوك والأسياذ الإقطاعيين فرض الضرائب إلا بموافقة الخاضعين لها، وكان كل رجل حر يتمتع بالسيادة - أي بكونه صاحب القرار النهائي - على أرضه الخاصة، تماماً كما كان الملك الإقطاعي يتمتع بها على أرضه هو. وبدون هذه الموافقة، كان فرض الضرائب يُعدّ مصادرة، أي انتزاعاً غير شرعياً للملكية. كان الملك تحت القانون وخاضعاً له. ورغم أن الملك قد يكون أنبل النبلاء، لكن هناك آخرون على درجات مختلفة من النبل، وكان جميعهم خاضعين للقانون ذاته وداعمين له وملزمين بتطبيقه.

كان هذا القانون يُعتبر قديماً وأزلياً، وكانت القوانين "الجديدة" تُرفض عادةً باعتبارها ليست قوانيناً على الإطلاق. وكان دور الملك في العصور الوسطى مقتصرًا على تطبيق "القانون القديم القويم" وحمايته. كما كانت فكرة الملكية القائمة على حق الوراثة غائبة في بدايات العصور الوسطى؛ إذ كان تولي الملكية يتطلب موافقة من يقومون بالاختيار، وكان لكل فرد أو فئة من مجتمع الناحيين الحرية في مقاومة الملك إذا اعتبروا أفعاله غير مشروعة. وعندها كان للناس الحرية في التخلي عن هذا الملك والبحث عن ملك جديد.

يكفي هذا الوصف الموجز للنظام الإقطاعي المطلق لتحقيق غايتي. وأضيف أنني لا أدعي هنا أن هذا النظام كان مثالياً أو أنه يمثل "النظام الطبيعي" الحق كما وصفته سابقاً؛ بل في الواقع، كان يشوب هذا النظام عيوباً عديدة، أبرزها وجود نظام القناة (عبودية الأرض)

في أماكن كثيرة (ولو أن العبء الملقى على عاتق الأقتان آنذاك أخف بكثير من العبء المفروض على "أقتان الضرائب"¹ في العصر الحديث). كل ما أدّعيه هو أن هذا النظام اقترب من "النظام الطبيعي" لثلاثة أسباب: (أ) سيادة قانون واحد يخضع له الجميع، (ب) غياب أي سلطة لسن القوانين، (ج) انعدام أي احتكار قانوني للفصل في النزاعات والتحكيم فيها. كما أضيف أنه كان من الممكن الارتقاء بهذا النظام إلى مستوى الكمال والحفاظ عليه دون تغيير لو تم شمل الأقتان ضمنه.

لكن ذلك لم يحدث؛ بل ارتكبت حماقة جوهرية أخلاقية واقتصادية تمثلت في تأسيس احتكار إقليمي لسلطة الفصل النهائي في النزاعات، وما صاحب ذلك من استحواذ على سلطة سن القوانين، وفصل القانون عن التشريع وإخضاعه له. وهكذا، تم استبدال ملك إقطاعي أولاً بملك مطلق من ثم دستوري.

تصورياً، تُعد الخطوة الانتقالية من ملك إقطاعي يخضع للقانون إلى ملك مطلق يعلو فوقه خطوة صغيرة. فانتقال ملك إقطاعي إلى ملك مطلق كان بإصراره على أنه لا يحق لأحد شرعياً اختيار شخص آخر سواه ليكون الحَكَم النهائي في النزاعات. حتى ذلك الوقت، ولو لجأ جميع المتنازعين إلى الملك الإقطاعي دون سواه، كان بإمكان آخرين - ولا سيما النبلاء - أن يمارسوا دور القضاة لو أرادوا ذلك ولو لجأ المتنازعون إليهم. كان الجميع أحراراً في الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وفي الفصل الذاتي في النزاعات وحلّها، وكان من الممكن مساءلة الملك نفسه ومحاكمته أمام محاكم أخرى؛ أي محاكم لم يخترها هو بنفسه. إن حظر كل ذلك والإصرار بدلاً منه على خضوع جميع النزاعات للمراجعة الملكية النهائية لا يقلّ عن كونه انقلاباً ذا عواقب جسيمة. وكما أشرت سابقاً، أدى احتكار وظيفة "الحَكَم النهائي" إلى تحوّل الملك إلى "دولة"، وإلى إلغاء

¹ يشتهه المؤلف دافع الضرائب بريقق يعمل لصالح الحكومة ويؤدّي قسطاً من مكاسبه اليها (المترجم).

الملكية الخاصة فعلياً واستبدالها بملكية اعتبارية قائمة على المنحة السلطوية؛ أي ملكية يمنحها الملك لرعاياه. وبات بإمكان الملك فرض ضرائب على الممتلكات الخاصة بدلاً من طلب إعانات مالية من أصحابها. كما أصبح قادراً على سن القوانين بدلاً من التقيد بالقوانين السابقة والثابتة، ونتيجة لذلك، ارتفعت تكلفة الأنظمة القانونية وتطبيق القوانين. فبدلاً من تقديمها مجاناً أو مقابل دفع طوعي، أصبح تمويلها يتم عبر ضرائب إلزامية. وفي الوقت نفسه، تدهورت جودة القانون؛ فبدلاً من الالتزام بالقانون القائم وتطبيق مبادئ العدالة الكونية والثابتة، عمّد الملك - بصفته حكماً محتكراً لا يخشى فقدان الموكلين جراء غياب النزاهة في أحكامه¹ - إلى تعديل القانون القائم تبعاً بما يخدم مصالحه الشخصية.

وعلاوة على ذلك، دخل المجتمع في مرحلة جديدة اتسمت بمستوى ونوعية مختلفين من العنف. صحيح أن العنف كان سمة مميزة للعلاقات بين البشر منذ فجر التاريخ، إلا أن للعنف والعدوان تكاليف باهظة. وقبل نشوء مؤسسة الدولة، كان على المعتدي أن يتحمل بنفسه التكلفة الكاملة المترتبة على عدوانه.

أما الآن، ومع وجود ما يجوز تسميته "ملك الدولة"، فقد أصبح من الممكن تحميل تكاليف العدوان إلى أطراف ثالثة (وهم دافعي الضرائب والمجندين إجبارياً). وتبعاً لذلك، تزايدت معدلات العدوان، أو بعبارة أدق: الإمبريالية، أي السعي لتوسيع رقعة الأراضي وعدد السكان الخاضعين للحكم عبر الحرب والاحتلال.

كيف أمكن حدوث مثل هذا التطور، رغم أن عواقبه كانت متوقعة؟ في حين أنه من السهل فهم رغبة ملك إقطاعي في التحول إلى ملك مطلق - أي رئيس للدولة - (إذ من ذا

¹ كما كان سيخشي فقدان الموكلين في ظل المنافسة الطبيعية في السوق الحرّ مثلاً (المترجم).

الذي لا يرغب، في تبوء منصب يتيح له الفصل في جميع النزاعات، بما في ذلك تلك التي يكون هو نفسه طرفاً فيها؟)، إلا أنه من الصعب فهم كيف يمكن للملك - حتى وإن كان أنبل النبلاء - أن ينجح في تنفيذ انقلاب كهذا والإفلات بفعله. فمن البديهي أن أي ملك يطمح لتأسيس دولة سيواجه معارضة فورية ربما ستكون أشرسها من قبل النبلاء الآخرين. فهم عادةً من يمتلكون الثروات والأراضي الشاسعة، وبالتالي فهم الأكثر خشية من سلطة الملك في فرض الضرائب وسن القوانين.

إن الإجابة على هذا السؤال بسيطة، وهي أمر نألفه جيداً حتى يومنا هذا: لقد تحالف الملك مع "الشعب" أو "عامّة الناس". فقد خاطب مشاعر الحسد الموجودة دائماً لدى "المحرومين" تجاه من هم "أفضل" أو "أعلى" منهم مرتبة من السادة الإقطاعيين. وعرض عليهم تحريرهم من التزاماتهم التعاقدية تجاه هؤلاء السادة، أو تحويلهم من مجرد مستأجرين لأراضيهم إلى ملاك لها، أو حتى "إعفاءهم" من ديونهم. وبذلك تمكن من إفساد الحس العام بالعدالة لدرجة جعلت مقاومة الطبقة الأرستقراطية لانقلابه بلا جدوى. وللتخفيف من وطأة فقدان السلطة على الأرستقراطيين وإضعاف مقاومتهم، عرض عليهم الملك مناصب في بلاطه الملكي الذي شهد توسعاً كبيراً.

وعلاوة على ذلك، ولتحقيق هدفه المتمثل في امتلاك السلطة المطلقة، تحالف الملك أيضاً مع المثقفين. ونظراً لأن الطلب على خدمات هؤلاء الفكرية عادة ما يكون منخفضاً، ولأنهم يعانون، غالباً بفعل طبيعتهم المتأصلة، من تضخم مفرط في تقدير الذات، فإنهم يكونون دائماً عرضة لمشاعر الحسد وسرعان ما يتحولون إلى مروجين متحمسين لهذه المشاعر. لقد قدّم لهم الملك مناصب مضمونة كمثقفين في البلاط، فبادلوا ذلك بتقديم الدعم الأيديولوجي اللازم لترسيخ مكانته كحاكم مطلق. لقد فعلوا ذلك من خلال اختلاق أسطورة ذات شقين: أولاً، صوّروا التاريخ الذي سبق مجيء الملك المطلق في أسوأ صورة ممكنة، واصفين إياه بأنه

صراع لا ينقطع بين الجميع - حيث يكون الإنسان ذنباً على أخيه الإنسان¹ - وهو ما يناقض التاريخ الفعلي للنظام الأرستقراطي الطبيعي الذي كان قائماً من قبل. وثانياً، صوّروا استئثار الملك بالسلطة المطلقة على أنه نتاج نوع من الاتفاق التعاقدي بينه وبين رعاياه، وهو اتفاق يُفترض أنه أُبرم بشكل عقلائي، استناداً إلى خرافة عودة حالة الفوضى والاقتتال الدائم في غياب الملك.

لقد بينتُ سابقاً أنه لا يمكن تصور وجود عقد كهذا، وأن فكرة وجوده ما هي إلا خرافة محضة؛ إذ لا يمكن لأي شخص عاقل أن يقبل به. ومع ذلك فإن هذه الفكرة القائلة بأن سلطة الدولة بصفقتها محتكراً إقليمياً لاتخاذ القرار النهائي مؤسسة على نوع من العقود لا تزال تسيطر على عقول عامة الناس حتى يومنا هذا. ونظراً لسخافة هذه الفكرة، فقد حقق "مثقفو البلاط" نجاحاً كبيراً في مسعاهم.

ونتيجة للجهود الأيديولوجية التي بذلها المثقفون لترويج هذه الخرافة المزدوجة - أي تصوير صعود الملوك المستبدين (الملكية المطلقة) على أنه نتاج لعقد ما - تحولت الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية. وفي الكتب المدرسية والرواية التاريخية الرسمية المعتمدة، عادةً ما يُصوّر هذا الانتقال من الملكية المطلقة إلى الدستورية على أنه خطوة كبيرة إلى الأمام في التاريخ البشري، وعلى أنه تقدم حضاري. لكن الواقع يشير إلى أن هذا التحول مثل حماقة أخرى وأدى إلى مزيد من التدهور. ففي حين كان وضع الملك المطلق هشاً في أحسن الأحوال - نظراً لأن ذاكرة صعوده الفعلي إلى السلطة المطلقة عبر عملية اغتصاب للحكم كانت لا تزال حاضرة في الأذهان، مما حدّ فعلياً من سلطته "المطلقة" - فإن إقرار الدستور قد أضفى طابعاً رسمياً

¹ حرب الكل ضد الكل، عبارة استخدمها الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز في كتبه في القرن السابع عشر لوصف ما زعم أنه سيكون حال البشر في غياب الحكومة (المترجم).

وقانونياً على سلطته في فرض الضرائب وسن القوانين. لم يكن الدستور أداة لحماية الشعب من الملك، بل كان وسيلة لحماية الملك من الشعب. لقد كان دستوراً "للدولة" يكرس ممارسات كانت تُعتبر سابقاً أموراً تثير أقصى درجات الريبة والشك، ألا وهي الحق في فرض الضرائب دون موافقة المحكومين والحق في سن القوانين. وهكذا، ومن خلال التزامه ببعض الشكليات والإجراءات الروتينية، أتيح للملك الدستوري توسيع سلطاته ونفوذه إلى أبعد بكثير مما كان ممكناً له في ظل الملكية المطلقة.

ومن المفارقات العجيبة أن القوى ذاتها التي رفعت الملك الإقطاعي أولاً إلى مرتبة الملك المطلق ثم إلى الملك الدستوري - أي استغلال المشاعر المساواتية وحسد عامة الناس لمن هم أعلى منهم مقاماً، والاستعانة بالمتقنين - هي نفسها التي ساهمت في التعجيل بسقوط الملك، ومهدت الطريق لحماقة أخرى أعظم وهي الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية.

عندما تبين أن وعود الملك بتوفير عدالة أفضل وأقل تكلفة كانت مجرد وعود جوفاء، وظل المثقفون ساخطين على مكاتهم ووضعهم الاجتماعي - وهو أمر كان متوقفاً - وجه هؤلاء المثقفون المشاعر المساواتية ذاتها (التي كان الملك قد استمالها سابقاً في نزاعه ضد منافسيه من الأرستقراطيين) ضد الحاكم الملكي نفسه. ففي النهاية، كان الملك ينتمي هو الآخر إلى طبقة النبلاء، ونتيجة لاستبعاد جميع النبلاء الآخرين من تولي منصب القاضي، ازداد وضعه علواً ونخبوية، كما ازداد سلوكه غطرسةً. وبناءً على ذلك، بدا من المنطقي تماماً ضرورة إسقاط الملك أيضاً، والمضي قدماً بالسياسات المساواتية التي أطلقها هو نفسه حتى بلوغ نتائجها الحتمية: سيطرة عامة الناس على السلطة القضائية. وهذا ما كان يعني بالنسبة للمثقفين سيطرتهم هم أنفسهم عليها، باعتبار أنهم "المتحدثين الطبيعيين باسم الشعب" في نظرهم.

غير أن الانتقادات التي وجهها المثقفون للملك لم تكن تستهدف مبدأ الاحتكار القانوني لسلطة اتخاذ القرار النهائي؛ ذلك المبدأ الذي يمثل - كما أوضحنا سابقاً - قمة الحماقة الأخلاقية

والاقتصادية وأصل كل الشرور.

لم يكن النقاد يرغبون في العودة إلى النظام الأرستقراطي الطبيعي الذي لم يكونوا ليلعبوا فيه سوى دور ثانوي، وإن كان مهماً، لكنهم استندوا في انتقاداتهم إلى المفهوم القديم والمتأصل الذي لا يزول: مبدأ مساواة الجميع أمام القانون أو سيادة القانون فوق الجميع. وهكذا، جادلوا بأن الملكية تقوم على الامتيازات الشخصية، وأن مثل هذه الامتيازات تتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون. كما ذهبوا إلى القول بأن إتاحة المشاركة في الحكم والانخراط في إدارة الدولة للجميع على قدم المساواة - أي استبدال الملكية بالديمقراطية - من شأنه أن يحقق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون.

قد تبدو هذه الحجة مقنعة للوهلة الأولى، إلا أنها خاطئة جوهرياً. ذلك أن المساواة الديمقراطية أمام القانون تختلف اختلافاً جذرياً وتتعارض تماماً مع المفهوم القديم القائم على وجود قانون عام واحد ينطبق بالتساوي على الجميع، وفي كل مكان وزمان. فبطل الديمقراطية، يتساوى الجميع من حيث إتاحة فرص الانخراط في جهاز الدولة الحكومي لهم بشروط متكافئة. إذ يمكن لأي شخص أن يصبح "ملكاً" - إذا جاز التعبير - وليس فقط أفراد ينتمون إلى دائرة متميزة (أي الملك ومن يختاره لخلافته بموجب سلطاته المطلقة أو الدستورية). وعليه، فلا توجد في الديمقراطية امتيازات شخصية أو أشخاص يتمتعون بامتيازات خاصة؛ ومع ذلك، توجد امتيازات وظيفية ووظائف تمنح شاغليها امتيازات معينة. فموظفو الدولة - أو ما يُعرف بالمسؤولين العموميين - يخضعون لأحكام القانون العام ويتمتعون بحمايته طالما أنهم يمارسون مهامهم بصفة رسمية، مما يمنحهم وضعاً متميزاً مقارنة بالأفراد الذين يعملون في إطار القانون الخاص. فمثلاً، يُسمح للمسؤولين العموميين - تماماً كأى ملك مطلق أو دستوري - بتمويل أنشطتهم أو الحصول على دعم لها من خلال الضرائب. وهذا يعني أنهم لا يكتسبون دخلهم - كما يتحتم على المواطن الخاضع للقانون الخاص - من خلال إنتاج السلع والخدمات وبيعها

لمستهلكين في السوق الحر¹. بل يُسمح لهم، بصفته مسؤولين عموميين، بممارسة والعيش على عوائد أفعال تُصنّف في المعاملات الخاصة بين الأفراد العاديين على أنها سلب وسرقة واستيلاء على ممتلكات الغير. وهكذا، فإن الامتيازات والتمييز القانوني - والفوارق بين الحكام والمحكومين - لا تتلاشى في ظل الديمقراطية، بل على العكس تماماً. فبدلاً من أن تقتصر الامتيازات على الأمراء والنبلاء، تصبح متاحة للجميع. إذ يمكن لأي شخص المشاركة في السرقة والعيش على الغنائم المسروقة بمجرد أن يصبح مسؤولاً عاماً. وبالمثل، فإن البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً - كأبي ملك مطلق أو دستوري - لا تتقيد بأي قانون طبيعي أعلى (أي قانون لم تضعه هي بنفسها، بما في ذلك ما يُعرف بالقانون الدستوري)، بل تملك سلطة التشريع، أي سن القوانين وتعديلها. والفرق الوحيد هو أنه بينما يسن الملك القوانين بما يخدم مصالحه الشخصية، فإن الديمقراطية تتيح لكل فرد حرية السعي لسن تشريعات تخدم مصالحه الخاصة ومحاولة تطبيقها، طالما أنه نجح في الوصول إلى البرلمان أو الحكومة.

وعليه، فمن المتوقع في ظل الظروف الديمقراطية أن تزداد نزعة أي احتكار لاتخاذ القرار النهائي نحو رفع تكلفة الأنظمة القانونية وخفض جودتها، بل إن هذه النزعة تتفاقم.

نظرياً، لا يتجاوز الانتقال من الملكية إلى الديمقراطية استبدال "مالك" احتكاري دائم ووراثي (الملك) بـ "وكلاء" مؤقتين وقابلين للاستبدال، من رؤساء ورؤساء وزارة وأعضاء برلمان. وكل من الملوك والرؤساء سينتجون "سلعاً ضارة" (أو "سيئات") كفرض الضرائب وسن القوانين. ومع ذلك، ونظراً لأن الملك "يملك" هذا الاحتكار ويمكنه بيع مملكته أو توريتها

¹ نظام غير مقيّد للتعاون الاجتماعي الطوعي وتقسيم العمل القائم على الملكية الخاصة، حيث تُملئ خيارات المستهلكين ومبدأ العرض والطلب عملية الإنتاج دون أي تدخل حكومي (المترجم).

لخلف يختاره بنفسه، فإنه سيهتم بتداعيات أفعاله على قيمة رأسماله¹. وبصفته مالكا لأسهم الرأسمال على "أراضيه"، فإن الملك يميل نسبياً إلى التفكير في المستقبل. فمن أجل الحفاظ على قيمة ممتلكاته وزيادتها، ستكون ممارساته الاستغلالية معتدلة ومحسوبة العواقب نسبياً. وفي المقابل، فإن المسؤول الديمقراطي المؤقت والقابل للاستبدال لا يمتلك البلاد، ولكن يُسمح له - طوال فترة توليه المنصب - باستغلالها لمصلحته الخاصة؛ فهو يمتلك حق الانتفاع الحالي بها، لكنه لا يمتلك أسهم رأسمالها. وهذا لا يلغي الاستغلال، بل يجعله استغلالاً قصير النظر، يركز على الحاضر ويفتقر إلى الحسابات الدقيقة للنتائج؛ أي أنه استغلال يتم دون أي اعتبار - أو مع قليل من الاعتبار - لقيمة رأس المال ويشجع على استنزافه.

ولا تُعد إتاحة حرية الوصول إلى أي منصب حكومي فضيلةً للديمقراطية (في حين أن الوصول للمناصب في ظل الملكية يخضع لتقدير الملك)؛ بل على العكس. إن المنافسة تكون أمراً جيداً فقط في مجال إنتاج السلع والخدمات النافعة، أما المنافسة في إنتاج "المفاسد" - كالضرائب والتشريعات - فهي ليست أمراً جيداً. بل إنها أسوأ من مجرد سيئة؛ إنها شر محض. فالملوك، الذين يصلون إلى مناصبهم بحكم المولد، قد يكونون مجرد هواة غير ضارين أو رجالاً صالحين (وحتى لو كانوا "مجانين"، فسرعان ما يتم كبح جماحهم أو - عند الضرورة - قتلهم على يد أقاربهم المقربين الذين يحرصون على ممتلكات العائلة المالكة والسلالة الحاكمة). وفي المقابل تماماً، فإن اختيار حكام الدولة عن طريق الانتخابات الشعبية يجعل من المستحيل عملياً لأي شخص صالح أو غير ضار أن يصل إلى قمة السلطة. لا يصل الرؤساء ورؤساء الوزراء إلى مناصبهم بفضل مكانتهم كأرستقراطيين بالفطرة - على غرار الملوك الإقطاعيين في الماضي، أي

¹ أي مملكته (المترجم).

استناداً إلى الاعتراف باستقلاليتهم الاقتصادية، وإنجازاتهم المهنية المتميزة، وحياتهم الشخصية التي تخلو من الشوائب الأخلاقية، وما يتمتعون به من حكمة ورجاحة عقل وذوق رفيع - بل يصلون إليها نتيجة لكونهم ديماغوجيين¹ (محرّضين مضللين) عديمي الأخلاق. ومن ثم، فإن الديمقراطية تضمن عملياً ألا يرتقي إلى قمة هرم السلطة في الدولة إلا رجالٌ خطرون.

علاوة على ذلك، تتلأشى في ظل الديمقراطية الحدود الفاصلة بين الحكام والمحكومين. بل وينشأ تصوّر بأن هذا التمييز لم يعد له وجود، مفاده أنه في ظل الحكم الديمقراطي لا يخضع أحد لسلطة غيره، بل يحكم كل فرد نفسه بنفسه. ونتيجة لذلك، تضعف بشكل منهجي مقاومة العامة لسلطة الحكومة. ففي حين كانت ممارسات الاستغلال والاستيلاء - فرض الضرائب وسن التشريعات - تبدو للعامة في السابق ظالمة وشريرة بوضوح، فإنها تبدو أقل وطأة بكثير - نظراً لطبيعة البشر - بمجرد أن يصبح بإمكان أي شخص الانضمام بحرية إلى صفوف المستفيدين من هذه الممارسات، مما يؤدي إلى المزيد منها.

والأسوأ من ذلك، أن الطابع الاجتماعي والبنية الشخصية للسكان بأسرهم يتغيران بشكل منهجي في ظل الديمقراطية؛ إذ يغدو المجتمع بأسره مُسيئاً تماماً. ففي العهد الملكي، كان النظام الأرستقراطي القديم لا يزال محتفظاً ببعض تماسكه. حيث كان الملك وحده، وبشكل غير مباشر، أعضاء بلاطه (النخبة الحصرية) هم من يستطيعون مراكمة الثروات (عبر فرض الضرائب وسن التشريعات) على حساب الآخرين وممتلكاتهم. أما بقية الناس فكان عليهم الاعتماد على أنفسهم واستمداد مكائهم الاجتماعية وثرواتهم ودخلهم من جهود منتجة تخلق قيمة حقيقية. أما في ظل الديمقراطية، فتتغير منظومة الحوافز بشكل منهجي، وتُطلق العنان لمشاعر

¹ الديماغوجي هو زعيم سياسي يكسب التأييد من خلال إثارة مشاعر عامة الناس ومخاوفهم وتحيزاتهم، بدلاً من استخدام الحجج العقلانية والمنطقية (المترجم).

المساواة والحسد؛ إذ يُسمح للجميع - لا للملك وحده - بالمشاركة في استغلال الآخرين (عبر التشريع أو الضرائب)، ويصبح كل فرد حراً في طرح أي مطالب تنطوي على مصادرة أموال الغير، دون وجود أي محظورات أو خطوط حمراء. وعلى حد تعبير باستيا، تصبح الدولة في ظل الديمقراطية تلك "الخدیعة الكبرى"¹ التي يسعى جميع الأفراد من خلالها للعيش على حساب الآخرين؛ حيث يصبح كل شخص وممتلكاته الشخصية في متناول الجميع ومباحة لهم. في ظل نظام يقوم على مبدأ "صوت واحد لكل فرد"، تنطلق مآكينة لا تهدأ لإعادة توزيع الثروة والدخل. ومن المتوقع أن تسعى أغلبية "المحرومين" (من ليس لديهم ممتلكات) باستمرار إلى إثراء أنفسهم على حساب أقلية "الميسورين" (من لديهم ممتلكات). وهذا لا يعني بالضرورة وجود طبقة واحدة للميسورين وأخرى للمحرومين - أي الأغنياء والفقراء - أو أن عملية إعادة التوزيع (عبر فرض الضرائب وسن التشريعات) ستتم بشكل موحد من الأغنياء إلى الفقراء؛ بل على العكس تماماً. فمع أن إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء ستظل تلعب دوراً بارزاً - بل وتُعد سمة دائمة وركيزة أساسية للديمقراطية - إلا أنه من السذاجة افتراض أنها ستكون الشكل الوحيد أو حتى السائد لإعادة التوزيع. ففي النهاية، غالباً ما يكون هناك سبب وجيه لكون الأغنياء أغنياء والفقراء فقراء. إذ يتسم الأغنياء عادةً بالذكاء والاجتهاد، بينما يتسم الفقراء غالباً بضعف الذكاء أو الكسل أو كليهما. ومن غير المرجح أن يتمكن محدودو الذكاء - حتى وإن شكلوا أغلبية - من التفوق بذكاء وبشكل منهجي على أقلية من الأفراد الأذكياء والنشطين وإثراء أنفسهم على حسابهم. بل إن معظم عمليات إعادة التوزيع ستحدث

¹ كتب الاقتصادي الفرنسي فريدريك باستيا في مقاله الصادر عام 1848 بعنوان "الدولة" أن "الحكومة هي تلك الخدیعة الكبرى التي يسعى من خلالها الجميع للعيش على حساب الآخرين". ويقصد أن المواطنين ينظرون إلى الدولة وكأنها معين لا ينضب من الثروة، غافلين عن أن الدولة لا بد أن تأخذ من شخص ما، ولو عنوة، لتعطي شخصاً آخر (المترجم).

داخل فئة "غير الفقراء"، وغالباً ما ينجح الميسورون فعلياً في الحصول على دعم مالي يتحمل تكلفته الفقراء (لنأخذ مثال التعليم الجامعي "المجاني"، حيث تدفع الطبقة العاملة¹ - التي نادراً ما يلتحق أبنائها بالجامعات - تكاليف تعليم أبناء الطبقة الوسطى!). والواقع أن العديد من الأحزاب والتحالفات المتنافسة ستحاول تحقيق مكاسب على حساب الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، ستظهر معايير متغيرة ومتنوعة تحدد ما يجعل شخصاً ما "ميسوراً" (يستحق أن يُسرق) وشخصاً آخر "محروماً" (يستحق تلقي المسروق)، وسيلعب المثقفون دوراً رئيسياً في صياغة هذه المعايير والترويج لها (مع الحرص، بالطبع، على تصنيف أنفسهم دائماً ضمن فئة المحرومين الذين يحتاجون إلى المزيد والمزيد من الموارد المسروقة). وهكذا، يمكن للأفراد أن ينتموا إلى مجموعات متعددة من الميسورين أو المحرومين، فيخسرون بسبب سمة معينة ويكسبون بسبب سمة أخرى، ليخرج بعضهم بخسارة صافية والبعض الآخر بربح صافية في عمليات إعادة توزيع الثروة والدخل.

على أية حال، وبما أن ما يُعاد توزيعه هو دائماً شيء ذو قيمة - شيء "جيد" - كالممتلكات والدخل، حيث يُفترض أن الميسورين لديهم فائض منه والمحرومين لديهم القليل جداً منه، فإن أي عملية إعادة توزيع تعني بالضرورة انخفاضاً منهجياً في الحافز على ابتكار أو حيازة أو إنتاج شيء ذي قيمة - شيء "جيد" - وفي المقابل، يزداد بشكل منهجي الحافز لعدم السعي وراء أي شيء ذي قيمة أو حيازته أو إنتاجه - أي عدم امتلاك أي شيء "جيد" - والاعتماد بدلاً من ذلك على الدخل والثروة المُعاد توزيعهما والعيش عليهما. باختصار، تنخفض نسبة الأشخاص "الجيدين" والأنشطة الجيدة المنتجة للقيمة، بينما تزداد نسبة الأشخاص السيئين (أو الأقل جودة) والعادات والسمات الشخصية وأنماط السلوك غير المنتجة. وتكون النتيجة الإجمالية

¹ من خلال تسديدهم للضرائب المفروضة عليهم عنوةً (المترجم).

هي إفقار المجتمع وجعل الحياة أقل متعة وإرضاءً بشكل متزايد.

ورغم أنه من المستحيل التنبؤ بالنتيجة الدقيقة للنزاع الديمقراطي الدائم الذي يخوضه الجميع ضد الجميع - باستثناء القول بأنه سيؤدي حتماً إلى ضرائب أعلى فأعلى، وإلى سيل لا ينتهي من التشريعات وما يترتب عليها من غموض قانوني متزايد، وبالتالي إلى ارتفاع معدل "التفضيل الزمني"¹ في المجتمع، أي زيادة النزعة نحو المدى القصير في التفكير والأفعال (أو ما يمكن وصفه بـ "تسفيه" أو "تطفيل" المجتمع) - إلا أنه يمكن التنبؤ بيقين بنتيجة واحدة لهذا النزاع، أو ثمة واحدة للديمقراطية. الديمقراطية تُفرز وتخلق نخبة سلطوية جديدة أو طبقة حاكمة. ويُعد الرؤساء ورؤساء الوزراء وقادة البرلمانات والأحزاب السياسية جزءاً من هذه النخبة السلطوية - وقد سبق أن تحدثت عنهم باعتبارهم دماغوجيين يفتقرون إلى المبادئ الأخلاقية - ولكن من السذاجة افتراض أنهم الأشخاص الأكثر قوة ونفوذاً على الإطلاق؛ ففي كثير من الأحيان، هم مجرد وكلاء وممثلين - ينفذون أوامر - لأشخاص آخرين يقفون خلف الكواليس وبعيداً عن أنظار العامة. إن النخبة السلطوية الحقيقية، التي تحدد وتتحكم فيمن سيصل إلى منصب الرئيس أو رئيس الوزراء أو زعيم الحزب وما إلى ذلك، هي طبقة "البلوتوقراط" (أصحاب النفوذ المالي). وهؤلاء البلوتوقراطيون - وفقاً لتعريف عالم الاجتماع الأمريكي العظيم لكن المنسي، ويليام غراهام سمنر - ليسوا مجرد فاحشي الثراء من كبار المصرفيين وأقطاب الأعمال والصناعة الكبرى. في الواقع، لا يمثل "البلوتوقراطيون" (أصحاب النفوذ المالي) سوى فئة قليلة من فئة فاحشي الثراء؛ فهم أولئك المصرفيون ورجال الأعمال الذين أدركوا الإمكانيات الهائلة للدولة كمؤسسة قادرة على فرض الضرائب وسن التشريعات التي تضمن لهم مزيداً من الثراء في المستقبل، وبناءً على هذا الإدراك، قرروا الانخراط في العمل السياسي. فهم يدركون

¹ التركيز على الحاضر ومتعه الفورية والاستهلاك الآني، والتقليل من قيمة المستقبل والادّخار (المترجم).

أن الدولة قادرة على مضاعفة ثرواتهم بشكل هائل، سواء كان ذلك عبر تقديم الدعم المالي لهم، أو منحهم عقوداً حكومية، أو سن قوانين تحميهم من المنافسة أو المنافسين غير المرغوب فيهم؛ ولذا يقررون توظيف ثرواتهم للسيطرة على مفاصل الدولة واستخدام السياسة كوسيلة لتحقيق غاية زيادة ثرواتهم (بدلاً من الاكتفاء بزيادة الثروة عبر الوسائل الاقتصادية البحتة، أي من خلال تقديم خدمات أفضل للزبائن الذين يشترون منتجاتهم طواعية في السوق الحر). هم ليسوا مضطرين للانخراط في السياسة بأنفسهم؛ إذ لديهم مهام أكثر أهمية وربحية من إضاعة الوقت في دهاeliz السياسة اليومية. لكنهم يمتلكون المال والمكانة التي تتيح لهم "شراء" السياسيين المحترفين - الذين عادة ما تكون ثرواتهم أقل بكثير - سواء كان ذلك بشكل مباشر عبر دفع الرشاوى، أو بشكل غير مباشر عبر الاتفاق على توظيفهم لاحقاً (بعد انتهاء مسيرتهم في العمل السياسي) كمديرين أو مستشارين أو جماعات ضغط (لوبيات) يتقاضون رواتب ضخمة. وبذلك ينجحون في التأثير الحاسم على مسار السياسة وتوجيهه بما يخدم مصالحهم. وهكذا، يصبح هؤلاء البلوتوقراطيون هم الراجح الأكبر في النزاع المستمر حول إعادة توزيع الدخل والثروة، وهو النزاع الذي يشكل جوهر النظام الديمقراطي. وبين هؤلاء (أي نخبة السلطة الحقيقية التي تبقى بعيدة عن الأضواء) وبين أولئك الذين يعتمد دخلهم كلياً أو جزئياً على الدولة وسلطتها في فرض الضرائب (أي موظفي جهاز الدولة المتضخم باستمرار وجميع "المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية" وغيرهم من متلقّي دفعات إعادة توزيع الثروة)، تُستنزف موارد الطبقة الوسطى المنتجة بشكل متزايد.

ومما لا يقل أهمية أن للديمقراطية تأثيراً عميقاً على كيفية خوض الحروب. لقد أوضحت سابقاً أن الملوك - لقدرتهم على تحميل الآخرين تكاليف عدوانهم (عبر فرض الضرائب) - يميلون إلى أن يكونوا أكثر عدوانية وميلاً للحرب مقارنة بالمعدلات "الطبيعية". ومع ذلك، فإن دافع الملك للحرب عادة ما يكون نزاعاً حول الملكية والميراث، ينشأ عن شبكة معقدة من

المصاهرات بين السلالات الحاكمة وانقراض سلالات معينة، وهو أمر يحدث بشكل غير منتظم ولكنه متكرر دائماً. وبوصفها نزاعات عنيفة على الميراث، تتسم حروب الملوك بأهداف إقليمية محدودة؛ فهي ليست نزاعات مدفوعة بأيديولوجيا، بل نزاعات حول ممتلكات ملموسة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لكونها نزاعات مُلكية بين سلالات حاكمة، ينظر عامة الناس إلى الحرب باعتبارها شأنًا خاصاً بالملك يتحمل تكاليفه بنفسه، ولا تُعد سبباً كافياً لزيادة الضرائب. وفضلاً عن ذلك، وبسبب طبيعتها كنزاعات خاصة بين عائلات حاكمة مختلفة، تتولد لدى العامة توقعات - ويشعر الملوك أنفسهم بأنهم ملزمون - بضرورة التمييز بوضوح بين المقاتلين وغير المقاتلين، وتوجيه الجهود الحربية حصراً ضد الخصم وممتلكاته الشخصية.

في المقابل، تُحوّل الديمقراطية حروب الملوك المحدودة جذرياً إلى حروب شاملة. فمن خلال طمس الفوارق بين الحكام والمحكومين، تعزز الديمقراطية شعور العامة بالارتباط بالدولة والتماهي معها. فبمجرد أن تصبح الدولة ملكاً للجميع - كما يروج الديمقراطيون بشكل مضلل - يصبح من العدل أن يقاتل الجميع من أجل دولتهم، وأن تُعبأ كافة الموارد الاقتصادية للبلاد لخدمة الدولة في حروبها. ونظراً لأن المسؤولين العموميين في الدولة الديمقراطية لا يستطيعون - ولا يدعون - "امتلاك" أراضٍ أجنبية شخصياً (كما يمكن للملك أن يفعل)، فإن دافع الحرب يتحول ليصبح دافعاً أيديولوجياً يتمحور حول مفاهيم مثل المجد القومي، والديمقراطية، والحرية، والحضارة، والإنسانية. وتصبح الأهداف هنا غير ملموسة ويصعب تحديدها بدقة: انتصار الأفكار، والاستسلام غير المشروط للطرف الخاسر وإجباره على تبني الأيديولوجيا المنتصرة (وهو أمر قد يتطلب القتل الجماعي للمدنيين، نظراً لاستحالة التيقن من صدق هذا التحول الأيديولوجي). كذلك، يصبح التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين غامضاً ويتلاشى تماماً في ظل الديمقراطية، وتصبح المشاركة الجماهيرية الواسعة في الحرب - سواء عبر التجنيد الإلزامي أو الحشود الشعبية المؤيدة للحرب - فضلاً عن "الأضرار الجانبية"، جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية

الحرب.

ستزداد هذه النزعات قوةً مع صعود النخبة الحاكمة الجديدة من البلوتوقراطيين. فمن ناحية، سيدرك هؤلاء الأثرياء بسرعة حجم الأرباح الهائلة التي يمكن جنيها من تسليح الدولة، ومن إنتاج الأسلحة والمعدات المستخدمة في الحروب، ومن الحصول على عقود سخية للغاية - ثُمّول من أموال الضرائب - تعتمد مبدأً "التكلفة مضافاً إليها هامش ربح"¹ لتنفيذ ذلك؛ مما سيؤدي إلى نشوء "مجمع عسكري صناعي". ومن ناحية ثانية، وعلى عكس عامة الناس الذين تقتصر مصالحهم غالباً على النطاق المحلي أو الداخلي، يمتلك البلوتوقراطيون مصالح مالية في الخارج قد تمتد لتشمل العالم بأسره. ولتعزيز هذه المصالح الخارجية وحمايتها وتقويتها، من الطبيعي أن يلجؤوا إلى استخدام القوة العسكرية لدولتهم للتدخل في الشؤون الخارجية بما يخدم مصالحهم. وسواء تعثرت صفقة تجارية في بلد أجنبي أو تم الفوز بامتياز أو ترخيص هناك، فإن أي أمر تقريباً يمكن أن يُتخذ ذريعة للضغط على دولتهم كي تهب لنجدتهم وتتدخل خارج حدودها. بل إن تدمير بلد أجنبي قد يمثل مكسباً لهم، شريطة أن يحصلوا هم على عقود إعادة إعمار ذلك البلد الذي دمرته أسلحتهم في المقام الأول.

وأخيراً، فإن النزعة نحو بناء إمبراطورية والتي بدأت بالفعل مع "حروب الملوك" - والتي أدت إلى زيادة المركزية السياسية - تستمر وتتسارع وتيرتها من خلال "الحروب الديمقراطية". تبدأ كل دولة صغيرة المساحة جغرافياً، مما يسهل على المنتجين الهروب من ضرائبها وتشريعاتها. ومن الواضح أن الدولة لا ترغب في رؤية منتجها يفرون، بل تسعى لاحتوائهم عبر

¹ التسعير على أساس التكلفة المضافة أي سعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح. غالباً ما تلجأ إليه الشركات التي تُقضي الدولة منافسيها وتمنحها احتكاراً على سلعة أو خدمة معينة، مما يضمن للشركة تغطية نفقات الإنتاج وتحقيق هامش ربح غالباً ما لا تستطيع تحقيقه في ظل المنافسة الطبيعية في السوق الحرّ (المترجم).

توسيع رقعتها الجغرافية؛ فكلما زاد عدد المنتجين الخاضعين لسيطرتها، كان وضعها أفضل. وفي خضم هذه الرغبة التوسعية، تصطدم الدولة بمعارضة دول أخرى؛ إذ لا يمكن أن توجد سوى جهة واحدة تحتكر سلطة اتخاذ القرار النهائي في أي إقليم معين. وهذا يعني أن المنافسة بين الدول المختلفة هي منافسة إقصائية؛ فإما أن تنتصر الدولة (أ) وتسيطر على الإقليم، أو تنتصر الدولة (ب). فمن الذي سينتصر؟ على المدى الطويل على الأقل، ستكون الغلبة للدولة التي تستطيع - بشكل طفيلي - استغلال اقتصاد أكثر إنتاجية نسبياً؛ حيث ستقوم هذه الدولة بالاستيلاء على أراضي دولة أخرى، أو فرض هيمنتها عليها وإجبارها على دفع إتاوة. أي أنه - مع ثبات العوامل الأخرى - ستتفوق الدول الأكثر "ليبرالية"¹ داخلياً (أي تلك التي تتميز بضرائب منخفضة نسبياً وقدر ضئيل من التنظيم التشريعي) على الدول الأقل "ليبرالية" - أي الأكثر قمعاً - وتوسّع رقعتها الجغرافية أو نطاق هيمنتها.

وثمة عنصر مهم واحد لا يزال مفقوداً في هذا التوصيف للنزعة نحو الإمبريالية والمركزية السياسية، ألا وهو: المال.

بصفته المحتكر الإقليمي للتشريع، أدركت كل دولة - سواء كانت ملكية أو ديمقراطية - على الفور الإمكانيات الهائلة لإثرائها الذاتي (وهي إمكانيات تفوق بكثير ما توفره الضرائب) التي تتيحها السيطرة الاحتكارية على آلية إصدار النقود. فمن خلال تنصيب نفسها المنتج الوحيد للمال، أمكن للدولة زيادة المعروض النقدي وتضخيمه عبر خفض قيمة العملة؛ وذلك عن طريق إصدار أموال تزداد رخصاً وتصبح في النهاية "عديمة القيمة" - كالنقود الورقية التي يمكن إنتاجها بتكلفة تقارب الصفر - مما مكّن الدولة من "شراء" سلع حقيقية (غير نقدية) دون دفع أي

¹ الدول التي تتمتع أفرادها بالقدرة على الابتكار وتكوين الثروة نظراً لانخفاض مستوى الضرائب والتشريعات والتي تعيق النمو الاقتصادي للقطاع الخاص (المترجم).

تكلفة. غير أن هذه السياسة القائمة على "الاستيلاء عبر التضخم" تواجه قيوداً في ظل وجود دول متعددة ومتنافسة، وعملات ورقية متباينة. فإذا مارست دولة ما سياسة تضخمية تفوق ما تمارسه دولة أخرى، فإن قيمة عملتها تميل إلى الانخفاض في سوق العملات مقارنة بالعملات الأخرى، ويستجيب الناس لهذه التغيرات ببيع العملة الأكثر تضخماً وشراء العملة الأقل تضخماً؛ إذ تميل العملة "الأفضل" إلى التفوق على العملة "الأسوأ" في المنافسة.

ويمكن منع ذلك إذا جرى تنسيق السياسات التضخمية لجميع الدول وتأسيس تحالف احتكاري للتضخم. لكن أي تحالف من هذا القبيل سيكون غير مستقر، إذ ستميل الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية إلى تفكيكه. ولضمان استقرار هذا التحالف، لا بد من وجود قوة مهيمنة تفرض شروطه؛ وهو ما يعيدنا إلى موضوع الإمبريالية وبناء الإمبراطوريات. ذلك أن الدولة المهيمنة عسكرياً - أي القوة المسيطرة - ستستغل مكانتها لتقوية وفرض سياسة قائمة على التضخم المنسق والإمبريالية النقدية. فهي ستُملي على الدول التابعة لها أن تمارس التضخم بالتزامن مع سياستها التضخمية الخاصة، كما ستضغط عليها لقبول عملتها كعملة احتياطية لديها، وصولاً إلى استبدال جميع العملات المنافسة الأخرى بعملة ورقية موحدة تُستخدم عالمياً وتخضع لسيطرتها؛ وذلك بهدف توسيع نطاق سلطتها الاستغلالية لتشمل أقاليم أخرى، والعالم بأسره في النهاية، دون الحاجة إلى مزيد من الحروب والاحتلال.

ولكن - ومع اقترابي ببطء من نهاية قصتي التي تتناول الحماسة والفساد الأخلاقي والاقتصادي وقد أشرت بالفعل إلى مخرج محتمل - فإن الإمبريالية وبناء الإمبراطوريات يحملان في طياتهما بذور فناءهما الذاتي. فكلما اقتربت الدولة من الهدف النهائي المتمثل في الهيمنة العالمية، وحكومة العالم الواحد، والنظام النقدي القائم على العملات الورقية، تضاءلت الدوافع للحفاظ على طابعها الليبرالي الداخلي. وبدلاً من ذلك، تميل الدولة كسائر الدول إلى فرض القبضة الحديدية وتكثيف استغلال ما تبقى من فئات منتجة. ونتيجة لذلك، ومع نضوب الموارد

الإضافية وركود الإنتاجية المحلية أو تراجعها، يتعذر الاستمرار في سياسات الإمبراطورية الداخلية القائمة على سياسة "الحبز والسيرك"¹ (إلهاء العامة)، وسياساتها الخارجية القائمة على الحرب والهيمنة. هنا تضرب الأزمة الاقتصادية، ويؤدي الانهيار الاقتصادي الوشيك إلى تخفيف النزعات اللامركزية والحركات الانفصالية، مما يؤدي في النهاية إلى تفكك الإمبراطورية. إذن، ما هي العبرة المستخلصة من قصتي؟ لقد حاولتُ جعل العالم الراهن مفهوماً، وإعادة تشكيل صورته باعتباره نتيجة متوقعة لسلسلة من الأخطاء الأخلاقية والاقتصادية المتراكمة والمتوالية.

إننا جميعاً ندرك النتائج؛ فقد ارتفعت تكلفة الأنظمة القانونية الى مستويات لا تصدق، وبات العبء الضريبي المفروض على أصحاب الممتلكات والمنتجين يجعل الأعباء التي كان يتحملها العبيد والأقنان تبدو خفيفة بالمقارنة. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الديون الحكومية إلى مستويات مذهلة، وأصبحت الدول الديمقراطية في كل مكان على وشك الإفلاس. وفي الوقت نفسه، تدهورت جودة الأنظمة القانونية لدرجة أن مفهوم القانون باعتباره منظومة من مبادئ العدالة الكونية والثابتة قد تلاشى من الرأي العام والوعي الجمعي، وحل محله مفهوم القانون باعتباره مجرد تشريعات.

كما تخضع كل تفاصيل الحياة الخاصة والملكية والتجارة والعقود لتنظيمات تفرضها أكوام متزايدة الارتفاع من القوانين المكتوبة. فباسم الأمن الاجتماعي أو العام أو القومي، يقوم "حماة الديمقراطية" بـ "حمايتنا" من الاحتباس الحراري والتبريد العالمي، ومن انقراض الحيوانات والنباتات واستنزاف الموارد الطبيعية، ومن الأزواج والزوجات والأب والأم، وأرباب العمل،

¹ سياسة الحبز والسيرك، تعود التسمية الى أيام الإمبراطورية الرومانية عندما كانت الدولة تتبع هذه السياسة لصرف أنظار مواطنيها عن سياساتها الاستبدادية أو الاقتصادية الرديئة عن طريق تقديم الطعام وعروض السيرك لهم (المترجم).

ومن الفقر والمرض والكوارث والجهل والتحيز والعنصرية والتمييز الجنسي ورهاب المثلية، وغيرها من "الأعداء" و"المخاطر" العامة التي لا حصر لها. ومع ذلك، فإن المهمة الوحيدة التي كان يُفترض بالحكومة أن تقوم بها - وهي حماية حياتنا وممتلكاتنا - هي المهمة التي لا تؤديها. بل على العكس من ذلك، كلما ارتفعت نفقات الدولة على الأمن الاجتماعي والعام والقومي، تآكلت حقوق الملكية الخاصة أكثر، وتعرضت الممتلكات لمزيد من الانتزاع والمصادرة والتدمير وانخفاض القيمة، وحُرم الناس من الركيزة الأساسية لكل حماية: الاستقلال الشخصي والقوة الاقتصادية وثروة القطاع الخاص. وكلما زاد إنتاج القوانين المكتوبة، زادت حالة عدم اليقين القانوني والمخاطر الأخلاقية¹، وحلت الفوضى وانعدام القانون محل سيادة القانون والنظام. وبينما أصبحنا أكثر اعتماداً على الغير وعجزاً وفقراً وتهديداً وانعداماً للأمان، ازدادت النخبة الحاكمة - المكونة من السياسيين والبلوتوقراطيين - ثراءً وفساداً وخطورةً وتسليحاً خطيراً.

وينطبق الأمر ذاته على المشهد الدولي؛ فقد صعدت الولايات المتحدة - التي كانت يوماً ما دولة ليبرالية نسبياً - لتصبح الإمبراطورية الأولى في العالم والقوة المهيمنة عالمياً، وذلك عبر سلسلة طويلة من الحروب (حروب قيل إنها لجعل العالم آمناً للديمقراطية، لكنها في الواقع كانت تهدف إلى الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ونخبها الثرية)، حيث راحت تتدخل في الشؤون الداخلية وتفرض هيمنتها على عدد لا يحصى من الدول الأخرى وشعوبها ونخبها المحلية. وعلاوة على ذلك، وبصفقتها الإمبراطورية المهيمنة عالمياً، رسخت الولايات المتحدة عملتها - الدولار الأمريكي - كعملة احتياط دولية رائدة. ونظراً لاستخدام الدولار كعملة احتياط من قبل البنوك المركزية (الحكومية) الأجنبية، بات بإمكان الولايات المتحدة تسجيل "عجز دائم

¹ خطر أخلاقي في مجال الاقتصاد هو ازدياد احتمالية سلوك المجازفة واتخاذ الأخطار عندما يعتقد الطرف الفاعل أن تكاليف سلوكه لن يتحملها وحده، بل سثقل على عاتق مجموعة كبيرة من الأشخاص الآخرين (كما في عمليات الإنقاذ المالي مثلاً) (المترجم).

بلا عقاب"¹. أي أنها لا تضطر إلى دفع ثمن تجاوز وارداتها المستمر لصادراتها - كما هو معتاد بين الشركاء على قدم المساواة والذين يتحتم عليهم شحن المزيد من الصادرات إلى الخارج (حيث تُدفع قيمة الواردات من خلال الصادرات!) - بل على العكس: فبدلاً من استخدام عائدات التصدير لشراء سلع أمريكية مخصصة للاستهلاك المحلي، تقوم الحكومات الأجنبية وبنوكها المركزية - في دلالة على تبعيتها للولايات المتحدة المهيمنة - باستخدام إحتياطياتها من الدولارات الورقية لشراء سندات الخزانة الأمريكية؛ وذلك لتمكين الأمريكيين من الاستهلاك بما يفوق إمكانياتهم وعلى حساب الشعوب الأجنبية.

لقد حاولت هنا توضيح أن كل هذا ليس مجرد صدفة تاريخية، بل هو أمر كان يمكن التنبؤ به؛ ليس في كل التفاصيل بالطبع، ولكن فيما يتعلق بالنمط العام للتطور. فالخطأ الجوهري الذي أدى إلى هذه النتائج المؤسفة تمثل في إقامة احتكار إقليمي لسلطة اتخاذ القرار النهائي، أي "الدولة"، ومن ثم فإن التاريخ بأكمله الذي يُروى لنا ويُدرّس في المدارس والكتب المدرسية التقليدية - والذي يصور الديمقراطية على أنها ذروة إنجازات الحضارة الإنسانية - هو في الواقع نقيض الحقيقة تماماً.

إذن، يطرح السؤال الأخير نفسه: "هل يمكننا تصحيح هذا الخطأ والعودة إلى نظام اجتماعي أرستقراطي طبيعي؟" لقد كتبتُ وتحدثتُ عن الحل النهائي، أي كيف يمكن لنظام طبيعي حديث (مجمع قائم على القانون الخاص) أن يعمل، ولا يسعني هنا إلا أن أحييكم بإيجاز

¹ "العجز بلا دموع" هو مصطلح صكه الاقتصادي الفرنسي جاك روييف لوصف قدرة الولايات المتحدة على تسجيل عجز مستمر من خلال طباعة العملة الإحتياطية العالمية (الدولار الأمريكي) (المترجم).

إلى تلك الأعمال* . وبدلاً من ذلك، أود فقط أن أتطرق هنا، في الختام، إلى مسائل تتعلق بالاستراتيجية السياسية: أي كيفية الاقتراب من الحل النهائي الذي اقترحتُه وحددت معالمه أنا وآخرون مثل أستاذي العظيم موري روثبارد في ظل الأوضاع الراهنة.

وكما أشرتُ، فإن النظام الديمقراطي يقف على شفا الانهيار الاقتصادي والإفلاس، وهو ما كشفت عنه بوضوح التطورات التي تلت عام 2007، وتحديدًا الأزمة المالية والاقتصادية الكبرى التي لا تزال تداعياتها مستمرة. يواجه الاتحاد الأوروبي وعملة اليورو مشاكل جوهرية، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة والدولار الأمريكي؛ بل إن هناك مؤشرات تنذر بالخطر تشير إلى أن الدولار يفقد تدريجياً مكانته كعملة احتياط دولية مهمة. وفي ظل هذا الوضع - الذي لا يختلف كثيراً عن الوضع الذي أعقب انهيار الإمبراطورية السوفيتية السابقة - اكتسبت حركات واتجاهات لا حصر لها تدعو إلى اللامركزية والانفصال زخماً كبيراً، وأنا أدعو إلى تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم الفكري لهذه الحركات.

حتى لو أدت هذه النزعات اللامركزية إلى نشوء حكومات دول جديدة - سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك - فإن صغر مساحة هذه الدول وتزايد المنافسة السياسية ستعززان الاعتدال في كيفية استغلال الدولة للأفراد المنتجين. ولننظر كأمثلة على ذلك إلى ليختنشتاين وموناكو وسنغافورة وهونغ كونغ، وحتى سويسرا بكانتوناتها¹ الصغيرة التي لا تزال تتمتع بقوة

* أُلقيت محاضرة في معهد ميسس بالبرازيل عام 2011 بعنوان "مشكلة النظام الاجتماعي". نُشرت هذه الدراسة من قبل معهد ميسس في أوبورن، ألاباما، الولايات المتحدة، تحت عنوان "الدولة أو مجتمع القانون الخاص"، وهي متاحة في هذا الرابط: <https://mises.org/mises-daily/state-or-private-law-society>

¹ الكانتون هو تقسيم إداري صغير يستخدم في بعض الدول (المترجم).

نسبية في مواجهة الحكومة المركزية. مثالياً، ينبغي أن تمتد اللامركزية لتشمل مستوى المجتمعات المحلية، وصولاً إلى المدن والقرى الحرة كما كانت قائمة في السابق في جميع أنحاء أوروبا؛ ولنتأمل هنا، على سبيل المثال، مدن "الرابطة الهانزية". وعلى أية حال، وحتى في حال نشوء دول صغيرة جديدة، فإن المناطق والمقاطعات والمجتمعات الصغيرة هي وحدها التي ستجعل حماقة السياسيين وخطرستهم وفسادهم - وكذلك فساد أصحاب الثروات والنفوذ المحليين - أمراً مكشوفاً للعامة بشكل شبه فوري، مما يتيح إمكانية تصحيح هذه الأخطاء ومعالجتها بسرعة. وفقط في الوحدات السياسية الصغيرة جداً، يمكن لأفراد "النخبة الطبيعية" - أو ما تبقى منها - استعادة مكانتهم كحكام للصالح ومحكمين في النزاعات يحظون باعتراف وقبول طوعي من الناس.

نبذة عن المؤلف

وُلد هانز هيرمان هابه في 2 سبتمبر 1949 في مدينة باينه بألمانيا الغربية. تلقى تعليمه في جامعة سارلاند (في ساربروكن)، وجامعة غوته (في فرانكفورت)، وجامعة ميشيغان (في آن آربور)، حيث درس الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد. حصل على درجة الدكتوراه (في الفلسفة، عام 1974) ودرجة التأهيل الجامعي (في علم الاجتماع والاقتصاد، عام 1981)، وكلاهما من جامعة غوته في فرانكفورت.

درّس في عدة جامعات ألمانية، وكذلك في مركز جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في بولونيا بإيطاليا. انتقل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة عام 1985 للدراسة على يد موري روثبارد، وظل رفيقاً مقرباً لروثبارد حتى وفاة الأخير في يناير 1995.

يُعد هابه خبيراً اقتصادياً ينتمي للمدرسة النمساوية وفيلسوفاً ليبرتارياً¹ ومؤيداً للرأسمالية اللاسلطوية (أناركو رأسمالية). يشغل حالياً منصب أستاذ متقاعد للاقتصاد في جامعة نيفادا، لاس فيغاس، وهو زميل متميز في معهد ميسس، والمحرر السابق لمجلة الدراسات الليبرتارية (2005–2009)، ومؤسس ورئيس جمعية الملكية والحرية (2006 - اليوم).

للمؤلف كتابات غزيرة، ومن بين أعماله المنشورة: الديمقراطية: الإله الذي فشل؛ خرافة الدفاع الوطني؛ اقتصاد وأخلاق الملكية الخاصة؛ ونظرية في الاشتراكية والرأسمالية؛ والتصرف والمعرفة (بالألمانية)؛ الخيال العظيم؛ نقد المذهب السببي في البحث الاجتماعي (بالألمانية)؛ الملكية والأناركية والدولة (بالألمانية)؛ تنافس الفاسدين (بالألمانية)؛ بالإضافة إلى العديد من المقالات

¹ الليبرتارية أو الليبرالية الكلاسيكية تختلف جذرياً عما تم تسميته ليبرالية من منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا. الليبرتارية تقوم على أسس الملكية الخاصة والحرية الفردية (الترجم).

في الفلسفة، الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. وقد تُرجمت كتاباته إلى ثلاثين لغة. وهو متزوج من الخبيرة الاقتصادية الدكتورة "أ. غولشين إمره هابه"، ويقيم مع زوجته في إسطنبول.

من الأرستقراطية إلى الملكيّة إلى الديمقراطية
قصة حماقة وانهيار أخلاقي واقتصادي

هانز هيرمان هابه

محاضرة ضمن سلسلة المحاضرات المتميزة لمؤسسة "رافائيل ديل بينو" في مدريد، إسبانيا،
بتاريخ 20 يونيو 2013.

نُشرت بشكل كتيّب عن معهد ميسس، أوبورن، ألاباما، الولايات المتحدة، عام 2014
ترجمة د. سامر علّام

From Aristocracy to Monarchy to Democracy

A Tale of Moral and Economic Folly and Decay

Hans-Hermann Hoppe

A Lecture at the Rafael del Pino Foundation's Master Lecture Series
in Madrid, Spain, on June 20, 2013

Published as a booklet by Mises Institute, Auburn, Alabama, 2014.

mises.org

Translated by: Dr. Samer Alam

2026

جميع الحقوق محفوظة لمعهد ميسس، أوبورن، ألاباما، الولايات المتحدة.
حقوق الترجمة محفوظة للمترجم.